من حيث هي هي مع قطع النظر عن امر اخر يكون تلك الذات غير متكثرة في الواقع في جميع المراتب فان هويته ذات الشيء يكون لا تتخلف عن جميع مراتبها النفس الامرية وح لا يكون الموجود في الخارج متكثرا بالنظر الى الذات فلا يكون كليا بل جزئيا حقيقيا بالنظر الى ذاته وح يتم الالزام بما ذكره المصنف بالوجه الخامس المذكور في الاشكال فان قلت يجوز ان يكون التشخص انتزاعيا من نفس الذات لكن لا من حيث هي هي بل من حيث انها مستفادة من الجاعل والتكثر انما ينتزع من نفس ذاته من حيث هي هي مع قطع النظر عن افادة الجاعل فالحيثيات وان رجعتا الى الذات لكن بينهما تفاوتا فباختلافهما تختلف الاحكام قلت هذا عود الى الشق الذي ابطلناه وهو شيق ان الانفصال فان الجاعل منفصل عن المجعول بالضرورة قلت ان مناط التميز هو النسبة الجاعلية بين ذات الكلي وجاعلها قلت هذا ايضا باطل لما ذكرنا في السابق كما لا يخفى على اللبيب مع ان النسبة لا يتصور تعددها الا بتعدد المنتسبين وكل واحد منهما لا يتعدد في صورة مجعولية الماهية من جاعلها مع ان الضرورة تشاهده بتعدد التشخصات في الماهية الكلية بالنظر الى نفس الذات او بالنظر الى الواقع ايضا في بعض الماهيات فان قلت يجوز ان يكون التعدد في صفات الجاعل دون المجعول قلت جاعلية الجاعل هذا الحيوان دون ذلك وهذا الانسان دون ذلك يستلزم التخصيص في جانب المجعول اليه والا يلزم الترجيح بلا مرجح كما لا يخفى على من له نظر سليم ووهم مستقيم واعتبار التخصيص الذي يمنع الكثرة في الجزئي الحقيقي وهذا

الانسان النوعي

يبطل

يبطل احتمال انفصال التشخص بتطرق قصرنا الكلام عن ذكره احالة الى ذهن اللبيب ومخافة للتطويل والمحقق والمخلص عن هذا الاشكال انما يتيسر بانكار وجود الكلي الطبيعي في الخارج وسنعود الى تفصيل هذا المقام في بيان وجود الكلي الطبيعي في الخارج وعدمه في زيادة اخرى فانتظره منتشا ثم قد يخفى على بعض الاوهام وان معروض الكلي ماذا اما الماهية من حيث هي هي او من حيث الوجود الذهني والى كل واحد منهما قال فرقة والحق ان الكلية ان فسرت بعدم الهذية كما حققنا او بصحة التكثر فالمعروض بها هي الطبيعة من حيث هي هي اعني موضوع القضية المهملة وان فسرت باعتبار وقوع الشركة فمعروضها الطبيعة من حيث انها في الحافظ فان ذلك الاعتبار انما يتصور فيه وان فسرت بمطابقة الصورة للكثرة الخارجية فيلحق الصورة الذهنية ولا خفاء في هذا المقام بعد اعتبار التفصيل والنزاع كانه يرجع الى اللفظ **الثاني النوع وهو المقول على المتفق الحقائق في جواب ما هو** الحقيقة قد تطلق على الماهية الماخوذة من التشخص الحقيقة والوجود كذلك تطلق على معنى الماهية هي الحقيقة الكلية المعراة عن الوجود فالمراد ههنا بالحقيقة المعنى الاخر فمعنى كثيرين متفقين بالحقائق كثيرين متفقين في الماهية لا يرد الاشكال على من جعل التشخص داخلا في التشخص فان الكثيرين على هذا التقدير وان اختلفت في الحقيقة لكن لم تختلف في الماهية فان الحقيقة الكلية المعراة على الوجود والتشخص لزيد وعمرو وبكر على كل من المذهبين واحدة وانما التفاوت في الحقيقة والماهية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)